

انتخات 17 ديسمبر 2022 التشريعية في تونس: تتويج الشعبوية أم انكسار الديمقراطية

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

السياسية، ولم تنجح هذه الأحزاب إلى حد الآن في تشكيل قوة سياسية مضادة وناجعة تخلق حولها تأييدا من الرأي العام المحلي، ولا نجحت أيضا في تحويل معركة الديمقراطية إلى معركة يتبناها القطاع الأعرض من الرأي العام هذا.

- مقاطعة أغلب الأحزاب التونسية لهذه الانتخابات التشريعية ما أفقد هذه الأخيرة ماهيتها السياسية، وانتزع منها جوهرها الأصلي كعملية أساسية في إرساء الديمقراطية، وكإحدى أهم رافعات المنافسة السياسية المساهمة في تأصيل الديمقراطية والمشاركة والمواطنة. في مقابل ذلك أبانت الحملة الانتخابية عن بروز إنتهازية سياسية تغذت من التحول السياسي الذي شهدته تونس من قرابة عام ونصف. إلى ذلك تفتقد هذه الانتخابات التشريعية مقوّمات الانتخابات الحرة النزيفة والشفافة. كل هذه النقائص أو الإشكاليات ليست مخاطر تهدد الديمقراطية، بل هي مظاهر سياسية حقيقية للتراجع الكبير الذي شهدته ولازالت المكاسب الديمقراطية في تونس، بل إنها مؤشرات قياس لانكسار المشروع الديمقراطي برّمته. نتساءل عندئذ عن النتائج المتوقعة لهذه الانتخابات.

يمكن أن نقدّم اثنتين منها - الأولى، تشكّل مؤسسة برلمانية موالية تماما لرئيس الدولة وعاجزة أيمّمًا عجز عن تأدية دورها باستقلالية. سيكون النواب في أغلب الحالات من النخب الموالية لشخص رئيس الدولة والتي

بعد بضعة أيام، في 17 ديسمبر، ستشهد تونس انتخاباتها التشريعية الثالثة بعد أن عاشت ربيعا سياسيا وانتقالا ديمقراطيا مثّللا دون أدنى شك جزءا مهما جدا من تاريخها السياسي والاجتماعي وشكّلا تحوّلا جيوسياسيا أثر في خريطة المنطقة العربية بأكملها. هذه المرة أيضا ستكون الانتخابات التشريعية التونسية حدثا سياسيا بارزا يأتي في سياق وطني محليّ ولكن يجل في ثناياه رهانات أخرى وذلك لعدة أسباب من أهمّها التالية

- عاشت تونس منذ جويلية 2021 قطيعة سياسية حادة ومُفاجئة مع مكاسب الانتقال الديمقراطي ومنجزاته، في تزامن لصيق مع تراجع المكاسب الديمقراطية ووضع اليد التي مارسها ولازال رئيس الدولة على مؤسسات الدولة، في نفس الوقت الذي تشهد فيه الحريات السياسية والصحافية والمدنية تراجعا مستمرا يؤشّر دون أدنى شك على العودة المتسارعة لثقافة دولة الاستبداد. إلى ذلك، وبإحدى الأشكال تُعتبر هذه الانتخابات انتصار سياسي للرئيس قيس سعيد، الذي عبر هذه الانتخابات، ينجح جليا في إرساء مؤسسات "مُنتخبة" تخدم مشروعه السياسي الذي أقدم عليه منذ جويلية 2021.

- انحسار أدوار الأحزاب التونسية في مستوى التعبئة الجماهيرية وعجزها عن التصديّي العملي لممارسات رئيس الدولة

انتهزت هذه الفرصة لبناء مستقبل سياسي واجتماعي. أبات الحملة الانتخابية عن بلادة ذهنية لعديد المرشحين وسطحية خطابهم وفتور حملاتهم التواصلية التي لامست أحيانا قاع السخافة. يمكن اعتبار هذا من آثار التحول السياسي حيث نشهد ولا زلنا تدويرا لجزء مهم من النخب السياسية باختفاء البعض من قديمها أو خفوتها، مقابل صعود لنخب سياسية جديدة مختلفة الأصول الاجتماعية والسياسية ورسكلة لبعض القيادات السياسية والحزبية والمدنية. يحتاج النظام قطعا لمثل هكذا نخب التي ستؤدي وظائف ومهام تصب كلها في خانة بناء شرعية للنظام السياسي الجديد.

- النتيجة الثانية، هي استكمال مؤسسة الهيمنة السياسية لرئيس الدولة وبناء أركان سيطرته المتعاضمة على المشهد العام. سيستفيد الرئيس حتما من غياب قوة معارضة برلمانية تحدّ من نفوذه. إلى ذلك وفي انتظار استكمال المؤسسة التشريعية بانتخاب مجلس الجهات، لن يكون البرلمان القادم سوى ركنا سوريا لنظام سياسي أبان منذ يومه الأول عن عدائه لفكرة الديمقراطية وازدراؤه للأحزاب. لا يمكن بأية حال من الأحوال اعتبار الانتخابات التشريعية 2022 مقياسا لبناء ديمقراطي أو ممارسة تصب في خانة مشروع دولة ديمقراطية. لذلك، أقل ما يمكن قوله أنها تدعمها لانكسار الديمقراطية، ولكن رغم ذلك، لن ينقطع الأمل في إرساء الديمقراطية مادام هناك مواطنون يحلمون بها.